

دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا (الفترة 2016 – 2021)

Study of the Tax Effectiveness of the Algerian Tax System in light of the decline in oil prices and the repercussions of the Corona Pandemic (period 2016-2020).

عيسى سماعيل¹

مخبر العولمة وإنعكاساتها على إقتصاديات دول الشمال الإفريقي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر

s.aissa@univ-chlef.dz

تاريخ النشر : 2021/11/10

تاريخ القبول: 2021/07/ 18

تاريخ الاستلام: 2021/06/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة قياس فعالية النظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا وذلك باستعمال الأساليب الكمية المستخدمة في هذا المجال وعلى رأسها معدل تنفيذ الإيرادات الجبائية الذي يقوم على مقارنة الحصيلة الضريبية الفعلية مع الحصيلة الضريبية المقدرة، بالإضافة إلى معدل تغطية النفقات العامة للدولة الذي يعبر عن الإمكانيات المالية بما فيها الحصيلة الضريبية المتاحة أمام الحكومة لتمويل الانفاق العام، دون أن ننسى معدل الضغط الجبائي الذي يعبر عن مقدار الثقل الذي يتحمله الأفراد أو الإقتصاد ككل من جراء الاقتطاعات الضريبية.

وقد تحددت فترة الدراسة بست سنوات ابتداءً من سنة 2016 وإلى غاية سنة 2021، وهي الفترة التي شهدت إختيار لأسعار البترول في الأسواق العالمية وكذا ظهور وانتشار لجائحة كورونا تسبب في ركود للإقتصاد العالمي وكذا الإقتصاد الجزائري على حد سواء. وقد خلصت الدراسة إلى أن النظام الجبائي الجزائري لم يصل بحدود إلى الفعالية الجبائية المطلوبة، فهيكلاً الجبائي مازالت تهيمن عليه الجباية البترولية، كما أنها لم تتمكن من رفع الحصيلة الجبائية بالشكل الذي يُمكن من تغطية النفقات العامة للموازنة العامة، إضافة إلى أن مستويات الضغط الجبائي فيها مازالت بعيدة عن المستويات المثلى.

الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي الجزائري، الفعالية الجبائية، جائحة كورونا.

Abstract:

The aim of this research paper is to try to measure the tax effectiveness of the Algerian Tax System in light of the decline in oil prices and the repercussions of the Corona Pandemic, by using quantitative methods used in this area, especially the rate of implementation of tax revenues, which is based on the comparison of actual tax revenues with the estimated tax revenues, in addition to the rate of coverage of public expenditure, which reflects the financial possibilities available to the government to finance public spending, without forgetting the rate of tax pressure, which reflects the amount of weight that individuals or the economy as a whole bear as a result of withholding tax. The study period was set for six years, starting from 2016 until 2021, a period that witnessed the collapse of oil prices in global markets and the accompanying spread of the Corona pandemic, which caused a stagnation of the global economy as well as the Algerian economy alike. The study concluded that the Algeria tax system has not yet reached the required fiscal effectiveness, as its tax stricture is still dominated by petroleum taxation, and it has not been able to increase the tax revenue in a way that can cover the public expenditure of the budget, in addition their tax pressure levels are still far from optimal levels.

Key words: Algerian Tax System, Tax Effectiveness, Corona Pandemic.

المقدمة:

لقد قامت الجزائر بإصلاحات عميقة على منظومتها الجبائية في عقد التسعينيات من القرن الماضي كنتيجة للأزمة الصعبة التي عرفتها سنة 1986 نتيجة للتراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، تلاها جيل ثان من الإصلاحات الجبائية سواء في إطار هيكلها الجبائي بإستحداثها لهياكل جبائية جديدة، أو في إطار تشريعاتها الجبائية بالعمل على تبسيط نظامها الجبائي، هادفة من وراء ذلك إلى تفعيل نظامها الجبائي بغية تحقيق الأهداف المنشودة.

إلا أنها تمر في الآونة الأخيرة بظرف جد صعب تميز بإختيار أسعار البترول في الأسواق العالمية خاصة إذا علمنا أن الجبائية البترولية كانت تساهم بنسب معتبرة في الموازنة العامة للدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نفاذ كل إحتياجات صندوق ضبط الإيرادات الذي كانت تلجأ إليه الجزائر من قبل لتمويل عجز الموازنة العامة، إضافة إلى تآكل إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي إنخفض إلى مستويات متدنية حتى وصل إلى مايقارب 50 مليار دولار بنهاية عام 2020، علاوة على توقيف العمل برخصة التمويل غير التقليدي الذي شرعت الجزائر في العمل به منذ سنة 2018، يضاف إلى ذلك تداعيات جائحة كورونا وما صحبها من ركود إقتصادي أثر على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي.

وعليه حاولنا من خلال هذه الدراسة تقييم أداء النظام الجبائي الجزائري في ظل إختيار أسعار البترول وكذا تداعيات جائحة كورونا، وذلك من خلال السؤال المحوري التالي: كيف إتسم أداء النظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا؟.

وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنظر للدور الذي تلعبه الفعالية الجبائية في تحقيق أهداف النظام الجبائي خاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري وخاصة إعماده بالدرجة الأولى على الموارد النفطية المعرضة للزوال، الأمر الذي يجعلنا نسعى لدراسة هذه الفعالية الجبائية بغية الخروج بتوصيات تسمح بتفعيل النظام الجبائي الجزائري.

كما سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية، إضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي:

- التعريف بالنظام الجبائي الجزائري سواء من حيث أنظمة الاخضاع الجبائي أو من حيث الضرائب المشككلة له.
- التعرف على طرق وأساليب قياس الفعالية الجبائية.
- محاولة قياس الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري .

وقد تطرقت العديد من الدراسات السابقة لبعض الجوانب التي تطرق لها الموضوع المدروس، لعل من أهمها مايلي:

- دراسة بومدين حسين وآخرون، تقييم فعالية النظم الضريبي في الجزائر، عبارة عن مقال منشور في مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثاني، حيث تطرقت الدراسة إلى محاولة تقييم النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة 2006 – 2011، إضافة إلى التطرق إلى مختلف التحديات والمعوقات التي يواجهها النظام الجبائي الجزائري.
- دراسة ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي في الجزائر، عبارة عن مقال منشور في مجلة دراسات جبائية، العدد الثالث، حيث ركزت الدراسة على المقومات الواجب توفرها لنجاح النظام الضريبي إضافة إلى إقتراح تدابير لتحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري.
- دراسة مصباح حراق، ربيع قرين، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2000 – 2018، عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، الحجم 16 العدد الثاني، حيث حاولت الدراسة تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري مستعرضة بعض الأقتراحات لتأهيل النظام الضريبي الجزائري على المستوى الداخلي والخارجي.

- دراسة ميلود وارزقي، دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، المجلد 18، العدد الثاني، حيث حاولت الدراسة تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2018 مقترحة بعض التدابير التي يتعين على الدولة إتباعها من أجل تحسين مردودية النظام الضريبي.
- و لمعالجة الإشكالية المطروحة سنتعرض للعناصر التالية:
- تقديم النظام الجبائي الجزائري.
- دراسة الفعالية الجبائية.
- قياس فعالية النظام الجبائي الجزائري.

المحور الأول: تقديم النظام الجبائي الجزائري:

يتميز النظام الجبائي الجزائري بأنه نظام تصريحي يقوم على مبدأ قيام المكلفين بالضريبة بإكتتاب التصريجات الجبائية وإيداعها لدى الإدارة الجبائية بصفة طوعية ضمن آجال معينة.

أولاً: أنظمة الإخضاع الجبائي:

حيث عادة ما تعتمد الإدارة الجبائية الجزائرية مبدئياً لتقدير المادة الخاضعة للضريبة للمكلفين بالضريبة على نظامين للإخضاع الجبائي (Régimes d'Impositions)، وذلك حسب مستوى المادة الخاضعة للضريبة المحققة من طرف المكلفين بالضريبة، وذلك كما يلي:

1- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

هو نظام تم إستحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2007، حيث يخضع له صغار المكلفين بالضريبة سواء الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بما فيهم أصحاب المهن الحرة الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 15.000.000 دج⁽¹⁾، حيث يتميز هذا النظام بوجود ضريبة واحدة تسمى الضريبة الجزافية الوحيدة جاء ليحل محل النظام الجزائي⁽²⁾ المعمول به من قبل، ضف إلى ذلك أن المكلفين بالضريبة التابعين له (النشاطات التجارية الصغيرة) غير ملزمين بمسك محاسبة منتظمة وإنما سجل للمبيعات والمشتريات يكون مؤشر عليه من طرف إدارة الضرائب، كما أنهم غير ملزمين بإيداع تصريجات جبائية شهرية (نموذج G50) ما عدا بالنسبة للتصريح بالوجود عند بداية ممارسة النشاط وكذا التصريجات السنوية برقم الأعمال التي يودع لدى مصلحة الوعاء التابع لها مكان ممارسة النشاط⁽³⁾.

تجدر الإشارة إلى أن المكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بإمكانهم طلب من الادارة الجبائية الخضوع للنظام الحقيقي في حالة مسكهم محاسبة منتظمة بدون إمكانية الرجوع مرة أخرى لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.⁽⁴⁾

2- النظام الحقيقي:

يخضع لهذا النظام كبار المكلفين بالضريبة (النشاط الانتاجي، البيع بالجملة، نشاط التصدير والاستراد، الأشغال العمومية، البنوك والتأمينات...) من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 15.000.000 دج⁽⁵⁾، حيث يتركز هذا النظام على مبدأ التصريح الجبائي من خلال قيام المكلفين بالضريبة بإيداع تصريجات جبائية بالمادة الخاضعة للضريبة لدى إدارة الضرائب في آجال معينة، مع إحتفاظ هذه الأخيرة بحقها في الرقابة فيما بعد من أجل التأكد من صحة تلك التصريجات المكتتبه من طرف هؤلاء المكلفين وتعديله إذا بني على غش أو خطأ⁽⁶⁾، حيث يتميز هذا النظام بأنه مخصص لكبار المكلفين بالضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي سقف ثلاثين مليون دج، كما أن المكلفين بالضريبة التابعين له ملزمون بمسك محاسبة منتظمة طبقاً لأحكام النظام المحاسبي

المالي⁽⁷⁾، وهم بذلك مطالبون بمسك ثلاثة دفاتر محاسبية على الأقل دفتر لليومية، ودفتر الأستاذ وكذا دفتر الجرد، بالإضافة إلى الوثائق الثبوتية الأخرى (فواتير الشراء والبيع وغيرها)، ضف إلى ذلك أن المكلفين بالضريبة التابعين له يخضعون للرقابة الدورية لإدارة الضرائب من أجل التأكد من صحة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرفهم علاوة على تعرضهم لعقوبات جبائية وجزائية في حالة عدم مصداقيتها.

ثانيا: الضرائب على النشاط المشكله للنظام الجبائي الجزائري.

يتميز النظام الجبائي الجزائري بوجود عدة ضرائب مشكله له مفروضة على المؤسسات التي تمارس نشاط مهني حسب أنظمة الإخضاع الجبائي التي تتبع لها.

1- الضريبة الجزائرية الوحيدة.

يخضع للضريبة الجزائرية الوحيدة المؤسسات الصغيرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 15.000.000 دج،⁽⁸⁾ حيث يتم تقدير رقم الأعمال الخاضع للضريبة الجزائرية الوحيدة من طرف المكلفين بالضريبة والتصريح به لدى إدارة الضرائب مع دفع المبالغ الناتجة عن ذلك بصفة طوعية، وذلك بتطبيق المعدلين التاليين على رقم الأعمال الخاضع هما: معدل 05% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع ومعدل 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى (تقديم الخدمات)⁽⁹⁾، مع إعطاء إمكانية للإدارة الجبائية بتصحيح الأسس المصرح عن طريق جدول فردي في حالة إمتلاكها لعناصر تكشف عن نقص في التصريح المقدم من طرف المكلف بالضريبة⁽¹⁰⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ السنوي للضريبة الجزائرية الوحيدة يجب أن لا يقل عن 10.000 دج⁽¹¹⁾، حيث يتم دفع مبلغ الضريبة كاملة لدى قباضة الضرائب المتواجدة في مكان ممارسة النشاط عند إيداع التصريح الجبائي قبل 30 جوان من كل سنة⁽¹²⁾، كما يمكن للمكلفين بالضريبة إختيار الدفع الجزئي للضريبة، وفي هذه الحالة يجب عليهم تسديد 50% من مبلغ الضريبة عند إيداع التصريح السنوي (أي قبل 30 جوان) والباقي يتم تسديده على دفعتين متساويتين الأولى بين 01 و15 سبتمبر والثانية بين 01 و15 أكتوبر وعندما ينقضي يوم الدفع بعطلة قانونية فإنه يتم تمديد عملية الدفع إلى اليوم الموالي مباشرة⁽¹³⁾.

2- الضرائب على الدخل.

وهي تشمل بصفة عامة تلك الضرائب التي تصيب مداخيل الأشخاص المعنوية (الشركات) وكذا مداخيل الأشخاص الطبيعية (الأفراد) الخاضعون للنظام الحقيقي والتي تتمثل في الضريبة على أرباح الشركات (IBS) وكذا الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG).

1.2- الضريبة على أرباح الشركات.

يخضع للضريبة على أرباح الشركات بصفة إجبارية الأشخاص المعنويون التي يسيرها القانون التجاري، وذلك عن طريق ضرب المعدلات الضريبية الموضحة في الجدول التالي في الربح الجبائي المحدد عن طريق مسك محاسبة منتظمة طبقاً لقواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي⁽¹⁴⁾:

جدول رقم 1:

معدلات الضريبة على أرباح الشركات.

نوع النشاط الممارس	المعدل المطبق
بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع .	معدل 19%
بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات.	معدل 23%
بالنسبة لباقي الأنشطة (التجارة والخدمات)	معدل 26%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

2.2- الضريبة على الدخل الاجمالي.

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون أرباح مهنية تشمل الأرباح الناجمة عن ممارسة مهنة تجارية أو صناعية أو خدماتية بالإضافة إلى الأرباح غير التجارية الناجمة عن ممارسة مهنة حرة⁽¹⁵⁾. ويتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية بتطبيق الجدول التصاعدي السنوي التالي على الربح الخاضع للضريبة الذي يتحدد بمسك محاسبة منتظمة عن طريق إجراء الفرق بين الإيرادات الخاضعة والأعباء القابلة للتخفيض.

جدول رقم 2:

الجدول التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الاجمالي.

مبلغ التراكم	مبلغ الحقوق	المعدل الضريبي	شرائح الدخل
0	0	0 %	أقل من 120.000 دج
48.000	48.000	20 %	من 120.001 إلى 360.000
372.000	324.000	30 %	من 360.001 إلى 1.440.000
/	/	35 %	أكثر من 1.440.000

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2019.

3- الضرائب على رقم الأعمال.

وهي تشمل بصفة عامة تلك الضرائب المفروضة على النشاط الإقتصادي والتي يتم حسابها إنطلاقاً من رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمتمثلة أساساً في الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.

1.3- الرسم على النشاط المهني.

يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة من الضرائب المباشرة الذي أستخدمت بموجب الإصلاح الجبائي لسنة 1992، وذلك بعملية إدماج كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري، وهو يُحصل على عكس الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي (الذيان يحصلان لفائدة ميزانية الدولة) لفائدة ميزانية الجماعات المحلية. حيث يستحق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق من طرف المكلفين بالضريبة الذين لديهم منشأة مهنية دائمة في الجزائر ويمارسون نشاطاً تخضع أرباحه للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية⁽¹⁶⁾، وذلك بتطبيق المعدلات التالية على رقم الأعمال الخاضع بعد منح التخفيضات الجبائية المنصوص عليها قانوناً:

جدول رقم 3:

معدلات الرسم على النشاط المهني.

نوع النشاط الممارس	المعدل المطبق
بالنسبة لنشاط الانتاج بدون الاستفادة من التخفيضات.	معدل 01 %
بالنسبة لباقي الأنشطة (التجارة والخدمات)	معدل 02 %
بالنسبة لنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب	معدل 03 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2019.

حيث أنه يتم دفع الرسم على النشاط المهني والتصريح به من طرف الأشخاص الخاضعين له لدى قباضة الضرائب الموجودة في محيطها البلدية التي تم فيها ممارسة النشاط أو تنفيذ الأشغال وذلك بإستعمال التصريح الشهري (نموذج G50) خلال العشرين يوم الأولى من الشهر الذي يلي الشهر الذي تحقق خلاله رقم الأعمال أو المداخل المهنية⁽¹⁷⁾، غير أنه بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات فإنه يتم دفع الرسم على النشاط المهني على مستوى قباضة الضرائب التابعة لهذه المديرية مهما كان مكان ممارسة النشاط وهذا منذ 01 أوت 2008⁽¹⁸⁾.

2.3- الرسم على القيمة المضافة.

إن الرسم على القيمة المضافة هو عبارة عن ضريبة غير مباشرة أُدخِلت في إطار الإصلاح الجبائي الذي قامت به الجزائر في سنة 1992، حيث يطبق هذا الرسم على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين الذين حققوا عمليات تقع في مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، ويقصد بالشخص الخاضع للرسم ذلك المكلف القانوني الذي يعتبر وسيطاً يقوم بجمع الرسم الذي يتحمله المستهلك النهائي (المكلف الحقيقي)، وله القدرة على إسترجاع الرسوم التي دفعها أثناء مراحل الإنتاج أو التوزيع⁽¹⁹⁾.

إن الوعاء الضريبي للرسم على القيمة المضافة يتشكل من رقم الأعمال الذي يشمل ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما فيه كل المصاريف والرسوم بإستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته⁽²⁰⁾، وذلك بتطبيق معدلين هما: المعدل المخفض بنسبة 9% الذي يطبق على السلع والخدمات التي تمثل فائدة خاصة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وكذا معدل عادي بنسبة 19%⁽²¹⁾، الذي يطبق على باقي السلع والخدمات⁽²²⁾.

ويتم دفع الرسم على القيمة المضافة والتصريح به من طرف المكلف الخاضع له لدى قباضة الضرائب التي يوجد مقره في دائرة إختصاصها وذلك بإستعمال التصريح الشهري (نموذج G50) خلال العشرين يوم الأولى من كل شهر وهذا بعد خصم الرسوم على المشتريات التي دفعها لمورده بصورة تجعله لا يدفع إلى الخزينة سوى الفارق الموجب بين الرسم المحصل من الزبائن والرسم المدفوع إلى الموردين، أما إذا كانت قيمة الرسم المدفوع أثناء الشراء تفوق قيمة الرسم المُقَوَّر أثناء البيع يكون المكلف في حالة قرض ضريبي (Précompte de TVA) يمكن إسترجاعه خلال الفترات اللاحقة من الرسوم المحصلة عند البيع⁽²³⁾.

المحور الثاني: دراسة الفعالية الجبائية.

تعتبر الفعالية الجبائية إحدى المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها الحكم على مدى نجاح أو فشل النظام الجبائي لأي دولة في تحقيق أهدافها، لذلك حظيت دراسة الفعالية الجبائية باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في ميدان الجبائية، الذين سعوا من خلال بحوثهم ودراساتهم إلى وضع معايير ومؤشرات لهذه الفعالية الجبائية.

أولاً: مفهوم الفعالية الجبائية:

سنتطرق في هذا المقام إلى تعريف الفعالية الجبائية، مع التعرض إلى أهم الاعتبارات التي يتعين على المشرع الضريبي مراعاتها من أجل تحقيق أهداف النظام الضريبي.

1- تعريف الفعالية الجبائية.

فالفعالية الجبائية حسب برنارد سلنيي (Bernard Salanié) تكمن في (التوفيق بين العدالة الجبائية والفعالية الاقتصادية من خلال التوزيع العادل للإيرادات، وبالتالي فإن المشكل الذي يقف عائق أمام الفعالية الجبائية هو البحث عن المعدلات الضريبية التي تجعل الدولة تحصل أكبر قدر ممكن من الإيرادات تمكنها من الوصول إلى الرفاهية التامة للمجتمع)⁽²⁴⁾.

كما قد يقصد بفعالية النظام الجبائي مدى قدرته على تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن من خلال جعل الضريبة تتكيف مع متطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية القائمة والمستجدة، لتفضي في النهاية إلى تحسين مستوى أداء الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف⁽²⁵⁾. حيث أن تلك الأهداف قد تتعارض فيما بينها، فالهدف المالي للضريبة قد يتعارض مع الهدف الاقتصادي نتيجة تدعيم الدولة لبعض القطاعات من خلال إعفائها كلياً أو جزئياً من الضريبة، أي أن الدولة تضحي بالهدف المالي لتحقيق هدف إقتصادي ما، كما قد يتعارض الهدف المالي مع الهدف الاجتماعي، بحيث يراعي المشرع الضريبي الوضع الاجتماعي للأفراد من خلال إعفاء الأفراد ذوي الدخل المنخفض⁽²⁶⁾ مع فرض ضرائب مرتفعة على ذوي الدخل المرتفع وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

2- إعتبارات الفعالية الجبائية.

نتيجة لتعارض أهداف النظام الجبائي فإنه يتعين على المشرع الضريبي مراعاة المصالح الثلاثة التالية من خلال إحداث توازن وتقارب بينها من أجل تحقيق أهداف النظام الضريبي:

- **مصلحة الدولة:** تتحقق مصلحة الدولة بما توفره الضريبة من أموال تساهم في تغطية نفقاتها المختلفة، وبالقدر الذي يساعد على تحقيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

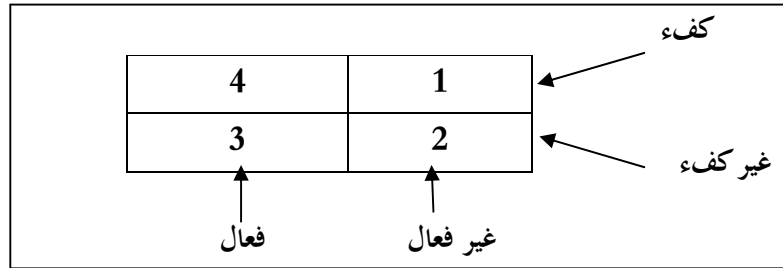
- **مصلحة المكلف:** تتحقق مصلحة المكلف من فرض الضريبة بالقدر الذي لا تكون فيه الضريبة عبئا ثقيلاً عليه لا يستطيع تحمله وعائفاً أمام طموحاته والعوائده المنتظرة من استثماراته، إضافة إلى ما توفره الضريبة من حماية له من المنافسة الخارجية.

- **مصلحة المجتمع:** تتحقق مصلحة المجتمع من خلال الآثار الإيجابية التي تترتب عن فرض الضريبة مثل استخدام الحصيلة الضريبية في تحسين الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة من شق الطرق وتوفير الإنارة العمومية والتعليم والصحة، أي تحقيق رفاهية المجتمع⁽²⁷⁾.

وللتحديد الدقيق للفعالية يجب أن نفرق بين الفعالية والكفاءة، فإذا كانت الفعالية تعبر عن القدرة على تحقيق الأهداف فالكفاءة تعبر عن مدى حسن استخدام الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف النظام الجبائي، كما قد ينصرف مفهوم الكفاءة الجبائية أيضاً إلى تدنية الآثار المتوقعة للضريبة على قرارات العناصر الاقتصادية بمعنى إتصافها بالحيادية النسبية⁽²⁸⁾. الأمر الذي يوجد تلازم بين الفعالية والكفاءة، بما أن الاستخدام الجيد للموارد قد يضمن بدرجة كبيرة تحقيق الأهداف، كما أن تحقيق الأهداف قد يعكس حسن استخدام الموارد، ويمكن صياغة العلاقة بين الكفاءة والفعالية في الشكل التالي:

الشكل رقم 1:

نموذج العلاقة بين الكفاءة والفعالية الضريبية.



المصدر: ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 75.

ويشير النموذج أعلاه إلى العلاقة الترابطية بين الكفاءة والفعالية، والتي تختصر في أربعة حالات رئيسية:

- تشير الحالة الأولى إلى وجود رشد في استخدام الموارد ولكن لسبب ما لم تتحقق الأهداف.
- تشير الحالة الثانية إلى عدم وجود رشد في استخدام الموارد وعدم تحقق الأهداف في نفس الوقت.
- تشير الحالة الثالثة إلى تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها المسطرة لكن مع وجود إسراف في استخدام الموارد.
- أما الحالة الرابعة التي تمثل الوضع الأمثل، فتشير إلى تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها وبأقل التكاليف، أي مع الرشد في استخدام الموارد المتاحة.⁽²⁹⁾

ثانيا: مداخل قياس الفعالية الجبائية:

توجد العديد من الطرق المعتمدة في قياس فعالية النظم الجبائية، منها ما هو كمي ومنها ما هو وظيفي، حيث يمكن حصرها في المداخل التالية:

1- مدخل الأهداف.

وفق هذا المدخل تقاس فعالية النظام الجبائي بناءً على مدى تحقيقه للأهداف التي بررت فرض الضريبة، حيث على النظام الجبائي (كمجموعة متكاملة من الضرائب المفروضة) تبرير وجوده كعنصر من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية، وغالبا ما يكون للنظام الجبائي أكثر من هدف، فكيف يمكن تحقيق التكامل بين الأهداف المختلفة؟ و هل تقاس الفعالية بمدى تحقيق النظام الجبائي لأهم الأهداف أو بمدى تحقيقه لأكثر من هدف، وأمام هذا التساؤلات يمكن أن نتطرق إلى المداخل الفرعية لمدخل الأهداف على النحو التالي:⁽³⁰⁾

1.1- مدخل الهدف السائد:

ويقصد به الهدف الرسمي المعلن من طرف الحكومة عند فرض الضريبة مثل حجم الحصيلة الضريبية المنتظر تحصيلها، أو عدد المشاريع المراد الوصول إليها نتيجة تقديم الحوافز الضريبية للإستثمار.⁽³¹⁾

2.1- مدخل تعدد الأهداف:

غالبا ما تسعى الحكومة عند فرض الضرائب إلى تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد، لذا فإن حجم الحصيلة الجبائية لا يمثل المقياس الكامل للفعالية الضريبية، وبالتالي يمكن قياس تلك الفعالية بقدرة النظام الجبائي على تحقيق أكثر من هدف مثل تحقيق أقصى حصيلة ضريبية ممكنة مع أكبر قدر من العدالة الضريبية إضافة إلى تمتين الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة. إلا أن تحقيق الكثير من الأهداف ليس بالأمر السهل، لذلك يتطلب الأمر تحديد الأهداف الأكثر أهمية دون إهمال باقي الأهداف.⁽³²⁾

3.1- مدخل الأهداف المرحلية:

يستند هذا المدخل على أن للنظام الجبائي مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها، هذه الأهداف مقسمة من الناحية الزمنية إلى أهداف قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وبالتالي تقاس فعالية النظام الجبائي بمدى قدرته على تحقيق هذه الأهداف المرحلية أي إتخاذ الزمن كمعيار لقياس فعالية النظام الجبائي.

2- مدخل الموارد.

تتوقف فعالية النظام الجبائي حسب هذا المدخل على مدى قدرته على توفير احتياجاته المادية والبشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية المحيطة به، بمعنى قدرته على التكيف وتقلبات البيئة المطبق فيها، حيث أنه كلما إستطاع النظام الجبائي توفير احتياجاته من الموارد المادية والكفاءة البشرية التي تكفل بدورها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كلما زادت فعاليته واستطاع تحقيق أهدافه

المنشودة والعكس بالعكس، إلا أن درجة توافر الموارد المادية والبشرية مسألة نسبية، كما أن استخدامها قد يتصف بالقصور وعدم الرشد والذي يرجع لأسباب تنظيمية أو سلوكية أو بيئية.

3- المدخل المالي.

يستند هذا المدخل على استخدام بعض المؤشرات الكمية لقياس فعالية النظام الجبائي، وذلك بمقارنة حصيللة الاقتطاعات الضريبية الفعلية مع حصيللة الاقتطاعات الضريبية التقديرية، وكذا من خلال حساب معدل تغطية النفقات العامة إنطلاقاً من الإيرادات الجبائية، إضافة إلى حساب معدل الضغط الجبائي ومقارنته مع المعدلات المنشودة.

كما أنه يتعين مقارنة تلك المعدلات مع معدلات السنوات السابقة حتى يتم متابعة تطور الفعالية الجبائية عبر التاريخ، وكذا مقارنتها مع معدلات الدول المتقدمة والنامية.⁽³³⁾

المحور الثالث: قياس فعالية النظام الجبائي الجزائري خلال فترة 2016 – 2020.

يعتبر الهدف المالي في أغلب الأنظمة المالية هو الهدف الرئيسي من فرض الضرائب من أجل تمويل النفقات العامة للموازنة، وعلى ذلك على الأنظمة الجبائية أن تكون فعالة في تحقيق هذا الهدف، حيث أن تحقيق هذا الهدف لا يتم إلا بإدارة جبائية فعالة تكون قادرة على التحكم في مجمل النصوص التشريعية وتطبيقها على أرض الواقع، حيث سنسعى في هذا المطلب إلى محاولة قياس فعالية النظام الجبائي الجزائري بالاعتماد على ثلاث مؤشرات كمية للحكم على أداء النظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2020، وذلك كما يلي:

أولاً: من حيث معدل تنفيذ الإيرادات الجبائية.

يعتبر مؤشر تنفيذ الإيرادات الجبائية من أهم المؤشرات والمعدلات لقياس مردودية النظام الجبائي من الناحية التنفيذية⁽³⁴⁾، حيث يكمن

هذا المؤشر في مقارنة الحصيللة الضريبية الفعلية مع الحصيللة الضريبية المقدرة، وذلك كما يلي:

$$\text{معدل التنفيذ} = 100 \times \frac{\text{الحصيللة الضريبية الفعلية}}{\text{الحصيللة الضريبية المقدرة}}$$

حيث يعبر هذا المؤشر عن الفعالية المالية للنظام الجبائي، بحيث أنه كلما اقتربت الحصيللة الضريبية الفعلية من الحصيللة الضريبية المقدرة كلما دل ذلك على صحة وجدارة النظام الجبائي من الناحية المالية، وفي هذه الحالة يكون معدل تنفيذ الإيرادات الجبائية مساوياً للمائة، أما إذا تجاوزت الحصيللة الضريبية الفعلية الحصيللة الضريبية المقدرة (معدل التنفيذ أكبر من 100)، فهذا يفسر من الناحية الإيجابية بكفاءة الإدارة الضريبية وحسن تعاملها مع الأوعية الضريبية، أما من الناحية السلبية فيدل على عدم التقدير الجيد للحصيللة الضريبية المتوقعة. أما إذا كانت الحصيللة الضريبية الفعلية أقل من الحصيللة الضريبية المتوقعة (معدل التنفيذ أصغر من 100) فهذا يدل على عدم فعالية النظام الجبائي وعدم قدرته على التحصيل إما نتيجة ضعف الإدارة الضريبية أو قصور في النظام الجبائي، أو نتيجة التهرب الضريبي.⁽³⁵⁾

إن مقارنة التحصيل الضريبي الفعلي للإيرادات العادية للجزائر بالإيرادات الضريبية المقدرة يعد مؤشراً مهماً للحكم على فعالية النظام الجبائي، لذلك نستعرض تطور هذه النسبة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، وذلك كما يلي:

جدول رقم 4:

تطور تنفيذ إيرادات الجبائية العادية في الجزائر خلال الفترة 2016 – 2020

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات الجبائية الفعلية	2482.21	2630.00	2711.76	2836.41	2531.96
الإيرادات الجبائية المقدرة	2722.68	2845.37	3033.03	3041.42	3046.86
معدل التنفيذ (%)	91.17	92.43	89.41	93.26	83.10

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: - بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات على موقع الواب:

www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ الإطلاع 2021/03/02.

- بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل.

- قوانين المالية السنوية من الفترة 2016 إلى 2020.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة تنفيذ الإيرادات الجبائية العادية كانت أقل من 100% خلال سنوات الدراسة، مما يدل على سوء تقدير وتنفيذ الإدارة الجبائية للجبائية العادية، كما يدل هذا على ضعف تحكمها في عملية التحصيل الجبائي، وقد سُجِّلَت أسوأ نسبة في سنة 2020 أين وصل معدل تنفيذ الجبائية العادية إلى حدود 83%، ويعود ذلك إلى عدم علم السلطات المالية في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني وعدم أخذها بعين الاعتبار عند تقدير الإيرادات الجبائية العادية، والتي لم تكن قد ظهرت آنذاك أصلا عند إعداد الموازنة العامة للدولة.

من جهة أخرى عرف معدل تنفيذ الجبائية البترولية الفعلية مقارنة بالجبائية البترولية المقدرة تذبذبات كبيرة متباعدة بذلك عن الواحد الصحيح، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 5:

تطور تنفيذ الجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2016 – 2020

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الجبائية البترولية الفعلية	1682.55	2126.99	2349.69	2518.49	1394.71
الجبائية البترولية المقدرة	1682.55	2200.12	2776.22	2714.47	2200.32
معدل التنفيذ (%)	100	96.67	84.63	92.78	63.38

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: - بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات على موقع الواب:

www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ الإطلاع 2021/03/02.

- بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل.

- قوانين المالية السنوية من الفترة 2016 إلى 2020.

حيث يتضح من الجدول أعلاه أن معدل تنفيذ الجبائية البترولية كان مساويا للواحد الصحيح (100%) خلال سنة 2016، ثم سرعان ما بدأ هذا المعدل في الانخفاض متبعدا عن الواحد الصحيح حتى وصل إلى أسوأ نسبة له سنة 2020، أين قدر معدل التنفيذ بحوالي 63%، وهذا راجع إلى قيام السلطات المالية في الجزائر بتقدير إيرادات الجبائية البترولية بأكثر من قيمتها الفعلية سعيا منها لتقليص

العجز الكبير المسجل في الموازنة العامة من خلال اعتماد سعر مرجعي⁽³⁶⁾ لبيع برميل النفط عند إعداد الموازنة بسعر 45 دولار للبرميل بغض النظر عن أسعاره الحقيقية المتعامل بها في الأسواق العالمية والتي تعرف هي الأخرى تقلبات كبيرة صعودًا ونزولًا في هذه الأسواق. وبالتالي ما يمكن قوله من خلال مؤشر معدل التنفيذ سواء بالنسبة للجباية العادية أو الجباية البترولية أن النظام الجبائي لم يحقق الفعالية المطلوبة خاصة في سنة 2020 نظرًا لكون أن السلطات الجبائية الجزائرية لم تتمكن من التقدير الجيد للإيرادات المقدرة، ضف إلى ذلك ضعف تحصيل الإيرادات الفعلية من الجباية العادية دون أن ننسى تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة.

ثانياً: من حيث معدل تغطية النفقات العامة.

حيث يعبر معدل تغطية النفقات العامة عن الإمكانيات المالية المتاحة أمام الحكومة لتمويل الانفاق العام، ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{معدل تغطية النفقات العامة} = 100 \times \frac{\text{الحصيلة الضريبية}}{\text{مجموع النفقات العامة}}$$

إن الإمكانيات المتاحة أمام الدولة لتمويل الانفاق العام تنحصر في ثلاث طرق أو موارد أساسية وهي: موارد سيادية (الضرائب والرسوم وغيرها)، موارد ائتمانية (الاقتراض) وموارد اقتصادية (امتلاك الدولة لمشاريع اقتصادية عامة)، ولكن تبقى الضرائب والرسوم أفضل وأكبر هذه الطرق في تمويل الانفاق العام، وعليه فإنه كلما إقترب معدل تغطية الانفاق العام من الواحد يكون ذلك دليلاً على فعالية النظام الجبائي المطبق في دولة ما⁽³⁷⁾ والعكس بالعكس، وعليه ومن خلال التطبيق على حالة الجزائر فإن نتائج حساب معدل تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2016 - 2021 تظهر في الجدول التالي:

جدول رقم 6:

معدل تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الجزائر الفترة 2016-2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021(*)
الإيرادات العامة	5011.58	6047.88	6389.46	6586.50	4991.20	5328.18
النفقات العامة	7297.49	7282.63	7732.07	7725.47	7372.71	8113.03
معدل التغطية	68.67	83.05%	82.63%	85.25%	67.70%	65.67%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات على موقع الواب:

www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ الإطلاع 2021/03/02.

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل تغطية النفقات العامة بالإيرادات العامة كان أقل من 100%، وهذا يعني أن الإيرادات العامة بما فيها الإيرادات الجبائية التي تشكل نسبة مهمة منها لا تكفي لتغطية النفقات العامة، حيث إتخذ هذا المعدل مستوى هبوطي في السنوات الأخيرة، حيث إنخفض إلى حدود 67% خلال سنة 2020 و65% حسب توقعات قانون المالية لسنة 2021، مما أدى إلى وجود عجز مزمّن في الموازنة العامة قُدّر بأكثر من 12,5 مليار دولار في ميزانية 2020 وحوالي 22 مليار دولار عجز متوقع في موازنة 2021، الأمر الذي شكّل تحدياً أمام السلطات المالية في إيجاد بدائل تمويلية لتغطية هذا العجز في ظل تراجع حاد في إيرادات الجباية

العادية وكذا إيرادات الجباية البترولية الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا وما صاحبها من ركود إقتصادي وإختيار لأسعار البترول في الأسواق العالمية.

وإذا كانت الحصيلة الجبائية بما فيها الجباية البترولية لا تكفي لتغطية مجموع النفقات العامة للدولة من نفقات تسيير ونفقات تجهيز، فهل الجباية العادية قادرة لوحدها على تمويل نفقات التسيير فقط للميزانية العامة للدولة على فرضية أن الجباية البترولية تبقى مخصصة لتغطية نفقات التجهيز للميزانية، وهو ما سنحاول الاجابة عليه من خلال حساب معدل تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير للميزانية العامة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 7:

معدل تغطية الايرادات الجبائية العادية لنفقات التسيير في الجزائر الفترة 2016-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيــــــــــــــــان	2016	2017	2018	2019	2020	2021(*)
الايرادات الجبائية العادية	2482.21	2630.00	2711.76	2836.41	2531.96	2651.70
النفقات العامة للتسيير	4585.56	4677.18	4813.68	4879.13	4742.44	5314.51
معدل التغطية	%54.13	%56.23	%56.33	%58.13	%53.89	%49.89

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: - بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات على موقع الواب:

www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ الإطلاع 2021/03/02.

من خلال ملاحظة نتائج حساب معدل تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير نجد على العموم أعلى من النصف بقليل، وهو مؤشر لا يشير بخير باعتبار أن الجباية العادية بالكاد تكفي لتغطية نصف نفقات التسيير، ليبقى النصف الآخر دون تغطية، وبالتالي ضرورة اللجوء إلى الجباية البترولية التي تبقى حصيلتها عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

وبالتالي ما يمكن قوله من خلال معدل التغطية أن النظام الجبائي الجزائري مازال عاجزاً عن تغطية النفقات العامة للدولة، ولم يتمكن من إحترام القاعدة الذهبية للميزانية القائلة بضرورة تمويل النفقات العادية (التسيير) بموارد عادية وذلك نظراً لنمو نفقات التسيير بمعدلات أكبر من معدل نمو الايرادات العادية وهو ما قاد إلى إستمرار العجز الأولي للموازنة⁽³⁸⁾، وفرض في النهاية على السلطات الجزائرية ضرورة إيجاد بدائل أخرى لمواجهة أزمة شح الموارد وعجز الموازنة مرة باللجوء إلى حواصل صندوق ضبط الايرادات⁽³⁹⁾ ومرة أخرى باللجوء إلى سياسة الإقتراض من الجمهور⁽⁴⁰⁾ ومرة ثالثة باللجوء إلى طبع النقود (الإصدار النقدي الجديد)⁽⁴¹⁾، ومرة رابعة باللجوء إلى التخفيض التدريجي لقيمة العملة الوطنية.⁽⁴²⁾

ثالثاً: من حيث معدل الضغط الجبائي.

يعد معدل الضغط الجبائي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم فعالية الأنظمة الجبائية وإجراء المقارنات بينها⁽⁴³⁾، إذ يبحث عن الإمكانيات المتاحة لزيادة الاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني⁽⁴⁴⁾، من خلال تبيين ما إذا كانت هناك إمكانية لزيادة اقتطاع الضرائب من المكلفين أم لا، بإعتبار أنه يعبر عن مقدار الثقل الذي يتحمله الأفراد أو الإقتصاد ككل من جراء الاقتطاعات الضريبية، ويتم حسابه عادة عن طريق نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى مقدار الثروة المُنتجة المعبر عنها بالنتائج المحلي الخام⁽⁴⁵⁾، لأنه أكثر المجمعات الاقتصادية إستعمالاً وذلك وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\text{معدل الضغط الجبائي} = 100 \times \frac{\text{الحصيلة الضريبية}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$$

وعليه وبالتطبيق على حالة الجزائر فإن قيم الضغط الجبائي الاجمالي للفترة 2016 – 2020 أعطت النتائج التالية:

جدول رقم 8:

تطور معدل الضغط الجبائي الاجمالي في الجزائر الفترة 2016-2020

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيــــــــــــــــان	2016	2017	2018	2019	2020
الايرادات الجبائية الكلية	5011.58	6047.88	6389.46	6586.50	4991.20
الناتج الداخلي الخام	17514.6	18876.2	20452.3	20428.3	18856.0
معدل الضغط الجبائي الاجمالي	%28.61	%32.04	%31.24	%32.24	%26.47

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: - بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات على موقع الواب:

www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ الإطلاع 2021/03/02.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن معدل الضغط الجبائي عرف إنخفاضاً حاداً خلال سنة 2020 أين وصل إلى حدود 26%، بعدما كان من قبل يسجل نسب أعلى من ذلك، وهذا راجع إلى إنخفاض المداخيل الجبائية من جهة وكذا تراجع قيمة الناتج الداخلي الخام بسبب تداعيات جائحة كورونا على المالية العامة والإقتصاد الجزائري ككل، من جهة أخرى نجد أن معدلات الضغط الجبائي الاجمالي في الجزائر تقترب أو تفوق في بعض الأحيان معدلات الضغط الجبائي السائدة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 9:

تطور متوسط معدل الضغط الجبائي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة 2016-2019

البيــــــــــــــــان	2016	2017	2018	2019
متوسط معدل الضغط الجبائي في دول OCDE	36.0	%34.2	%33.9	%33.8

المصدر: بالاعتماد على موقع الواب لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: www.oecd.org/dataoecd، تاريخ الاطلاع 2021/04/01.

حيث يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه بأن معدلات الضغط الجبائي السائدة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مرتفعة نسبياً مقارنة بما ورد في أدبيات الضريبة المثلى التي تحدث عنها الاقتصادي الاسترالي " كلارك كولين" (CLARK COLIN) الذي تحدث عن حجم إقتطاع ضريبي أمثل في حدود 25% من إجمالي الناتج المحلي الخام⁽⁴⁶⁾.

إن قيم الضغط الجبائي الاجمالي في الجزائر لا تعكس أداء النظام الجبائي بإعتبار أنها تعطينا نتائج مضللة وغير دقيقة عن مقدار العبء الذي تحمله المكلفون بالضريبة نظراً لكون أن جزء معتبر من الناتج المحلي الخام عبارة عن محروقات، كما أن الجباية البترولية كانت مساهمتها في الايرادات الجبائية بنسبة معتبرة، لذلك فإن إعتداد معدلات الضغط الجبائي للجباية العادية منسوبة إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (PIB HH) تكون أكثر دلالة وتعبيراً، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم 10:

تطور معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2016 – 2020

الوحدة: مليار دولار

البيانات	2016	2017	2018	2019	2020
إيرادات الجبائية العادية	2482.21	2630.00	2711.76	2836.41	2531.96
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	14189.0	15176.5	15903.6	16438.0	15274.2
معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات	%17.49	%17.33	%17.05	%17.25	%16.57

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: - بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات على موقع الواب:

www.dgpp-mf.gov.dz، تاريخ التحميل 2021/03/02.

يتضح من خلال حساب معدلات الضغط الجبائي خارج المحروقات في الجزائر أنه سجل نسبة مستقرة في حدود 17% خلال كل سنوات الدراسة مع تراجع بنقطة واحدة في سنة 2020، ويعود ذلك التراجع بسبب الظروف الإستثنائية التي عرفتها سنة 2020 الناجمة عن تدابير فيروس كورونا وما صاحبها من ركود إقتصادي، علمًا أن مثل هذه المعدلات تعتبر أقل مما هو سائد في كثير من الدول، وهو بعيد عن المستوى النموذجي الذي حدده كولن كلارك في حدود 25%، وهو ما يؤثر على ضعف الإدارة الجبائية سواء على مستوى إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية أو الضعف المسجل على مستوى آليات التحصيل الضريبي للديون الجبائية المتركمة لدى المكلفين بها، إضافة إلى العامل الآخر المتمثل في تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي إنعكس سلبًا على مردودية الجبائية العادية⁽⁴⁷⁾.

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد حاولنا من خلال هذه المداخلة محاولة تقييم فعالية النظام الجبائي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، وهي الفترة التي شهدت تراجع حاد في أسعار البترول وكذا ظهور فيروس كورونا وما خلفه من تدابير أثرت على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك بإعتماد المناهج الكمية المستعملة في قياس الفعالية الجبائية، وعليه في ختام هذه الورقة البحثية نصل إلى بعض الاستنتاجات منها:

- يتميز النظام الجبائي الجزائري بالتنوع في الضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي الممارس من طرف المكلفين بالضريبة التابعين سواء لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة أو النظام الحقيقي وعلى رأسها الضريبة الجزائرية الوحيدة المستحدثة في إطار قانون المالية لسنة 2007، إضافة إلى الضرائب المستحدثة في إطار الإصلاح الجبائي لسنة 1992 والمتمثلة في الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى الرسم على النشاط المهني وكذا الرسم على القيمة المضافة.

- إن اعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على الربح البترولي جعل من الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وعرضة للأزمات والصدمات الخارجية، خاصة إذا علمنا أن وعاء الجبائية البترولية يخضع لتبعية مطلقة للخارج (الطلب العالمي، تقلبات أسعار العملات الدولية، الاضطرابات السياسية للدول، ..) إضافة إلى عدم تجدد هذه المصادر ومحدوديتها، يضاف إلى ذلك تدابير جائحة كورونا وما صاحبها من ركود إقتصادي أثر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

- لقد أعطت مؤشرات قياس أداء النظام الجبائي الجزائري نتائج سلبية، وهو ما يعني أن الجزائر لم تصل بعد إلى الفعالية الجبائية المطلوبة، فهيكّلها الجبائي مازالت تهيمن عليه الجبائية البترولية، كما أنها لم تتمكن من رفع الحصيلة الجبائية بالشكل الذي يمكن من تغطية النفقات العامة للميزانية، إضافة إلى أن مستويات الضغط الجبائي فيها مازالت بعيدة عن المستويات المثلى، وقد سجلت أسوأ المؤشرات سنة 2020 بسبب إنتشار جائحة كورونا وما خلفته من تبعات على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الاقتصاد الجزائري خاصة.

- وعليه وفي ختام هذه الورقة البحثية نقدم بعض التوصيات من أجل تفعيل النظام الجبائي الجزائري منها:
- من أجل الرفع من فعالية النظام الجبائي الجزائري يجب التركيز على تشجيع خلق المؤسسات، باعتبارها هي المسؤولة عن زيادة الحصيلة الجبائية وخلق الثروة وتوفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل.
 - ضرورة توفر إدارة ضريبية كفأة تسهر على تطبيق النظام الجبائي إلى جانب العمل على تحسين التشريع الجبائي وكذا الاعتماد على التحريض الضريبي الفعال من أجل تشجيع الاستثمار المنتج.
 - لا بد من إيجاد إستراتيجيات بديلة عن قطاع المحروقات كتشجيع القطاع الفلاحي والسياحي بالنظر إلى الامكانيات التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال مع التركيز على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - في باب النفقات العامة لا بد من القضاء على مظاهر هدر الانفاق العام مع ترشيد النفقات العامة، حتى لا يتم تبديد حصيلة الضرائب في أوجه غير نافعة للمجتمع إضافة إلى تشديد الرقابة على صرف الاعتمادات المالية.
 - لا بد من منح تسهيلات جبائية للمؤسسات التي تأثر نشاطها بتداعيات جائحة كورونا مع إلغاء للعقوبات الجبائية المترتبة عن عدم إحترام هذه المؤسسات لواجباتها الجبائية حتى تستطيع البقاء والاستمرار في النشاط وتجاوز هذا الظرف العصيب.

قائمة المراجع:

(*) - قيم تقديرية

- (1)- أنظر المادة 13 من قانون المالية السنوي 2015 المعدلة للمادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- (2)- النظام الجزائري هو نظام يعتمد على التقدير الجزائري للمادة الخاضعة للضريبة تم إستحداثه في إطار الإصلاح الجبائي لسنة 1992 إلى غاية 2007 أين تم إستبداله بنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة، ويتميز بوجود عدة ضرائب أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.
- (3)- أنظر المادة 01 من قانون الإجراءات الجبائية، تحديث 2021.
- (4)- أنظر المادة 03 من قانون الإجراءات الجبائية، تحديث 2021.
- (5)- أنظر المادتين 17 و 148 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021.
- (6)- محمد عباس محرز، إقتصاديات الجبائية والضرائب، ط 4، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 147.
- (7)- أنظر المادة 141 مكرر 4 من قانون الإجراءات الجبائية، تحديث 2021.
- (8)- أنظر المادة 3 من قانون المالية السنوي لسنة 2015 المعدلة للمادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة.
- (9)- أنظر المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021.
- (10)- المديرية العامة للضرائب، الضريبة الجزائرية الوحيدة تبسيط معبر للإجراءات، رسالة المديرية العامة للضرائب عدد 2017/84، ص 07.
- (11)- أنظر المادة 16 من قانون المالية السنوي 2015 المعدلة للمادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- (12)- أنظر المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2019.
- (13)- أنظر المادة 14 من قانون المالية السنوي لسنة 2017 المعدلة للمادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- (14)- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء الأول، ط3، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 32.
- (15)- أنظر المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2021.
- (16)- أنظر المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2021.
- (17)- أنظر المادة 359 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2021.
- (18)- أنظر المادة 23 من قانون المالية لسنة 2008 المعدلة للمادة 166 من قانون الإجراءات الجبائية، تحديث 2021.
- (19)- خلاصي رضا، مرجع سابق، ص 126-127.
- (20)- أنظر المادة 15 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، تحديث 2021.
- (21)- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 112.
- (22)- حيث تحدد المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال والعمليات والسلع والخدمات الخاضعة للمعدل المخفض بنسبة 09% وما سواها يخضع للمعدل العادي.

- (23) - المديرية العامة للضرائب، دليل التطبيق للرسوم على القيمة المضافة، منشورات الساحل، 2015، ص 07.
- (24) - Bernard Salanié, Théorie économique de la fiscalité, Ed Economica, France, 2002, PP 67-68.
- (25) - العياشي عجلان، ترشيح النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء و التحصيل 1992-2009 حالة ولاية المسيلة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 59.
- (26) - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 76.
- (27) - محمد أبو نصار، الضرائب و محاسبتها بين النظرية و التطبيق، عمان، بدون دار النشر، 1996، ص ص 15، 16.
- (28) - عاطف وليم أندراوس، مدى توفر متطلبات النظام الضريبي الجيد بالنظام المصري للضرائب على الدخل، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، 2010، ص 1197.
- (29) - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 75.
- (30) - وسيلة طالب، الضغط الضريبي و الفعالية الجبائية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة البلديّة، 2005، ص ص 51، 53.
- (31) - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص ص 77، 78.
- (32) - عزوز علي، آليات و متطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي (الواقع و التحديات)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 2014، ص 29.
- (33) - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 78، 79.
- (34) - بومدين حسين، بن شعيب نصر الدين، بومدين محمد، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار و التسويق، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس، حجم 2، العدد 1، ص 163.
- (35) - عزوز علي، مرجع سابق، ص 31.
- (36) - حيث تم اعتماد عدة أسعار لبيع برميل النفط عند إعداد الموازنة العامة (19 دولار، 37 دولار، 45 دولار، و 50 دولار).
- (37) - عزوز علي، مرجع سابق، ص 31.
- (38) - قدي عبد المجيد، السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، 13 ماي 2013، ص 136.
- (39) - هو صندوق تم إنشاؤه في سنة 2000 بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، و هو يصنف ضمن الحسابات الخاصة للخزينة الذي يقيد فيه في باب الإيرادات فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة في قانون المالية.
- (40) - و هو ما قامت به الجزائر في شهر أفريل 2016 بإصدارها للقرض الوطني لدعم الاستثمار.
- (41) - حفيظ صواليلي، الحكومة تتجاوز السقف المعلن في مجال طباعة النقود، مقال على يومية الخبر على موقع الواب: www.elkhabar.com، تاريخ الاطلاع 2020/01/18.
- (42) - صابر بلبيدي، الجزائر تلجأ إلى خفض قيمة العملة لتقليص عجز الميزانية، مقال هلى موقع العرب: www.alarab.co.uk، تاريخ الاطلاع 2020/04/02.
- (43) - رغم أن ذلك ليس دائما سهلا نظرا لكون أن قياس الناتج المحلي الخام لا يتم دائما بنفس الكيفية في كل الدول ضف إلى ذلك أن هناك بعض الجهات التي تدخل إقطاعات الضمان الاجتماعي في حسابه، دون أن ننسى اختلاف القوى الشرائية للعمولات مما يصعب إجراء المقارنات.
- (44) - ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، الحجم 2، العدد الثاني، جامعة لونييسي علي البلديّة 2، ص 399.
- (45) - ناصر مراد، تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 191.
- (46) - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 157.
- (47) - مصباح حراق، ربيع قرين، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2000 – 2018، مجلة الاقتصاد و الاحصاء و التطبيق، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الحجم 16، العدد الثاني، ديسمبر 2019، ص 158.